المرافعات المدنية

المحاضرة الاولى
استقلال القضاء

تنص المادة (٨٨) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ على ان << القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون>> وقدد تكرر النص على هذا المبدأ في المادة الثانية من القانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ ولما كان الدستور هو الوثيقة التي تتضمن مجموعة القواعد او المبادئ او الاسس العليا التي تتضمن مجموعة القواعد او المبادئ او الاسس التي يقوم عليها المجتمع، لذا فأن مبدأ استقلال القضاء يأتي في اطار القيم العليا للمجتمع.

المحاضرة الثانية
عدم صلاحية القاضي للقضاة

بهدف توفير اكبر قدر من الضمان والاطمئنان الى ما يصدره القاضي من قضاء جهة ولحماية القاضي من نفسه ولحماية القاضي من الناس وحماية الناس من القاضي فقد حدد المشرع جملة من الاسباب اوجب على القاضي عند توفر اي منها ان تنحى عن نظر الدعوى وهذا ما يعرف بتنحي القاضي.

المحاضرة الثالثة
الاختصاص الولائي

تنص المادة الثالثة من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩: (تسري ولاية القضاء على جميع الاشخاص الطبيعية والمعنوية العامة والخاصة الا ما استثني منها بنص خاص).

ان هذا النص يبين بوضوح شمول الولاية العامة للمحاكم العراقية كافة المنازعات عدا المستثناة منها: سواء كان أطراف الدعوى اشخاصا طبيعية او معنوية.

المحاضرة الرابعة
الدعوى القضائية

القضاء المدني كما هو معلوم قضاء مطلوب وليس تلقائي التحرك، اي ان القاضي المدني لا يباشر نشاطه القضائي الا بسبق دعوى ويقصد بالدعوى التصرف الاداري المكتوب الذي يلزم التقدم به الى القاضي كيما يتمكن من توفير الحماية القضائية لمن يطلبها من الخصوم. وفي هذا النطاق يلزم التعريف بالدعوى وبيان انواعها.

المحاضرة الخامسة
التبليغات القضائية

تتبوأ مسألة القضائية مركزا مهما وضروريا في العمل القضائي، اذا بدون ان تتم تبليغات صحيحة يتعذر اجراء المرافعة مما يؤدي الى عدم حسم الدعوى واعتقد ان من اهم العوامل التي تعيق او تؤخر حسم الدعوى هي مسألة التبليغات القضائية، واذا لم تعالج هذه المسالة على نحو جذري بتهيئة جهاز كفء ينهض بأعباء هذه المهمة.

المحاضرة السادسة

التقسيمات القضائية

يقصد بالتقسيم القضائي التدرج في محاكم القطر، وانتشارها وفقا في الوحدات الادارية. والتدرج يرد النسبة لما تصدره المحاكم من احكام وقرارات. وهذا يعني ان الدعوى ترفع اولا الى محكمة الدرجة الاولى (الابتدائية) ثم يكون للمحكوم عليه حق الطعن في الحكم استئنافا امام محكمة الدرجة الثانية (الاستئناف)، ثم يكون للمحكوم عليه حق الطعن امام محكمة التمييز.

المحاضرة السابعة
الدعوة الحادثة

يتحدد نطاق الدعوى بعناصرها الثلاثة والتي هي الموضوع والسبب والاشخاص هذه العناصر الثلاثة تلزم القاضي واطراف الدعوى بعدم تجاوزها اثناء نظر الدعوى. ولكن ما مدى صرامة هذا الالتزام وهل يمكن الخروج عليه؟

اجاز القانون ذلك في نطاق ما يسمى بالدعوى الحادثة، والتي تتناول بالتعديل زيادة او نقصا عناصرها الثلاثة.

المحاضرة الثامنة

تعريف التحكيم

التحكيم لغة: حكم بالأمر حكما قضى. يقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، حكمة: يقال: حكم فلانا عما يريد وحكم فلانا في الامر والشيء: وجعله حكما، وفي القران الكريم: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم).

الحكم: من اسماء الله تعالى جاء في القران الكريم:

(أفغير الله ابتغي حكما).

المحاضرة التاسعة

الاحكام وطرق الطعن فيها

الاحكام هي القرارات الصادرة عن محكمة مشكلة تشكيلا والتي تؤدي الى حسم النزاع المرفوع اليها حسب الاصول القانونية. والحكم يصدر عبر سلسلة متكاملة من الاجراءات القضائية ابتداء من قرار القاضي بختام المرافعة حتى النطق بالحكم. وبعد ان يصدر الحكم يتيح المشرع للمحكوم عليه الطعن في الاحكام ويكون القانون ضمن مدد قانونية يحددها القانون.

المحاضرة العاشرة

اعادة المحاكمة

طعن في حكم بات يتقدم به المحكوم عليه لإعادة النظر فيه في الاحوال المقررة في القانون ويطلق عليه قانون المرافعات المصري تعبير التماس اعادة النظر في الاحكام ويقوم هذا الطريق من طرق الطعن على اساس ان الحقيقة التي يعلنها القاضي في قضائه هي حقيقة قضائية يتوصل اليها من خلال الادلة.

د. عامر محمد علي